

نظام الوكالات التجارية

٥١٣٨٢

الرقم - ١١

التاريخ - ٢٠ صفر ١٣٨٢ هـ

بموجب الملك تميم

باسم جلالة الملك

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

نائب جلالة الملك الملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم

الملك رقم " ٣٨ " وتاريخ ١٠/٢٢/١٣٧٧ هـ

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٩٦ وتاريخ ١٣/٢/١٣٨٢ هـ

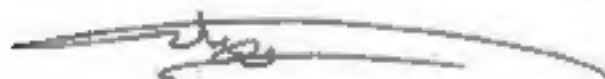
وبناءً على ما عرض علينا نائب رئيس مجلس الوزراء

ترسم بما هو آت:

أولاً - تصديق على نظام الوكالات التجارية بالمملكة العربية السعودية.

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا

هذا . والله ولي التوفيق . . .





أمانة لمجلس الوزراء

الرقم -
التاريخ -
التوايح -

قرار - رقم ٨٩ وتاريخ ١٤/٢/١٤٢٤

من مجلس الوزراء *

- بعد اطلاعه على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢١ وتاريخ ١١/١/١٤٢٤ والمتعلقة بمشروع نظام الوكالات التجارية لتقديم من وزارة التجارة والصناعة *
- وبعد الاطلاع على مشروع نظام الوكالات التجارية *
- رأى * على توصية لجنة الأنظمة رقم ٢٢ وتاريخ ٢٠/١/١٤٢٢ *
- بتقرير ما يأتي =
- ١- الموافقة على نظام الوكالات التجارية بالصيغة المرفقة بهذا *
 - ٢- تنظيم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورة مرفقة بهذا *
- ولمادة كرجس *

توقيع
رئيس مجلس الوزراء

نشأة الوكالات التجارية

- ١- لا يجوز لشخص سعودي من سوا* حفظ اشخاص طبيعيين او معنويين ان يكونوا وكلاء* تجاريين في المملكة العربية السعودية . على ان الشركة السعودية والتي تقوم باعمال الوكالات التجارية يجب ان يكون رأس مالها بالكامل سعوديا . وان يكون اعضاؤها* مبالسرة او شها* ومن لم يمتثل للتوقيع باسمها سعودي .
- ٢- الوكلاء* التجاريين الذين يمارسون عملهم* يعتمدون هذا النظام ولا يتناول عليهم نص المادة ١١ ولا ينضمون لفترة لتصلية اعمالهم* ونقلها الى الوكلاء* التجاريين السعوديين خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ العمل بهذا النظام . يصدر وزير التجارة والمعاد اعتماد* الفترة بالنسبة لكل وكيل على حدة . مراعاة في ذلك لشمولية العملية وطبيعتها* والنفذ الزماني المتنا* واليه اعطى .
- ٣- لا يجوز ان يقوم بعمل الوكيل التجاري الا من كان متجدا في السجل الممد لهذا الغرض في وزارة التجارة والمعاد يصدر وزير التجارة والمعاد قرارا* بانشاء* هذا السجل وتشغيله* فان السجل المذكور على اسم التجار والشركات ومن البضاعة الموكلة* بها* والشركة والخدمة الموكلة* وتاريخ التوكيل وحدته* ان كانت الوكالة* لا تصدر بالجل . وتقدم طلبات* القيد بهذا السجل مع المستندات* المرفقة للقد الى وكيل وزارة التجارة والمعاد ولا يجوز رفض القيد الا لشخص سعودي . او لمن كان سعوديا* مفرقا من وزارة التجارة والمعاد اهل لمعارضة* يجوز لمن رفض القيد ان يطلب* الى وزير التجارة والمعاد .
- ٤- كل من يزاول اعمال الوكالات التجارية* بالسفالة لا يحل هذا النظام بحاقب* بخرامة لا تفلح من المداو* ولا تزيد على خمسة* اذريال . فان كانت السفالة* لا* جنسي او شركة سعودية* فيها* ثمة اواكثر من* سعودي كانت المصلحة* بالامانة الى المرافعة* لطعون* عليها في الفترة السابقة لعملية* احوال اذ ان في الوكالات التجارية مع جواز المرافعة* من حارة التجارة اذ ا* اولد* معينة . ويجوز لوزير الداخلية بما لا على توصية من وزير التجارة والمعاد الامر* بترسي* الا* جنسي من البلاد . (١)
- ٥- تصدر رسوم القيد في سجل الوكالات* كالتالي :
خمسون ليرة* للطلب* المرفد
مائة ريال* للشركة*
وتدفع الرسوم* لمرافعة* (٢)
- ٦- يعمل بهذا النظام بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره* . (٣)

(١) دخلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٣٢/م) وتاريخ ١٠/٨/١٤٠٠هـ نظر ما صدر بشأن النظام .

(٢) دخلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٨/م) وتاريخ ٢٠/٢/١٣٩٢هـ . نظر ما صدر بشأن النظام .

(٣) اضيفت مواد لهذا النظام بموجب المرسومين الملكيين رقم (٣٢/م) وتاريخ ١٠/٨/١٤٠٠هـ ورقم (٥) وتاريخ ١١/٦/١٣٨٩هـ نظر ما صدر بشأن النظام .

ما صدر بشأن النظام

الرقم - م / ٥

التاريخ - ١١/١/١٤٢٨ هـ

بسم الله تعالى

نحن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١١) و (٢٠) من نظام مجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) لعام ١٣٨٢

ونظام المعايير والمقاييس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٩) لعام ١٣٨٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٢) وتاريخ ١٤/٥/١٤٢٨ هـ .

نرسم بأمرنا :-

أولاً - بحذف النص الثاني من نظام (الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) لعام ١٣٨٢) .

ونظام (المعايير والمقاييس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٩) لعام ١٣٨٢ هـ .

١٤٢٨ هـ .

١- تفكك هيئة في وزارة التجارة والصناعة بقرارين يقرهما من ثلاثة أعضاء لتطبيق

المقررات الواردة في نظام الوكالات التجارية ونظام المعايير والمقاييس .

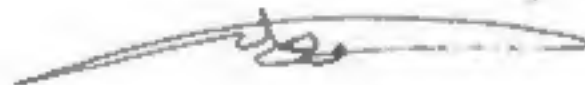
٢- يجوز التظلم من قرارات هذه الهيئة أمام وزير التجارة والصناعة في خلال خمسة

عشر يوماً من إيلانها للتظلم أو من يومه . والأصحت قراراتها نهائية بمجلسي

الجهة المذكورة وتعد من وزير التجارة والصناعة عليها .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير التجارة والصناعة تنفيذ

مرسومنا هذا .



ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المسألة المرافقة لهذا المرسوم من ديوان الرئاسة المتعلقة باقتراح وزارة التجارة والتمويل
لعموم الهيئة التي تتولى تطبيق المصوبات الواردة في نظام الوكالات التجارية والمصارف والمصارف
وبعد اطلاعه على مذكرة مستشاري مجلس الوزراء رقم ٢٠ في ١٣٨٦/٢/٢٢ المضمنة بالنسبة
نص في نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١ لعام ١٣٨٢ والمصارف والمصارف
الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٩ لعام ١٣٨٢ على مقتضى نصها على مخالفة الأحكام الواردة في
النظامين آنالذكر ولم يشرعها إلى الهيئة التي لها صلاحية تطبيق تلك المصوبات وإشارته و
التجارة والصناعة في خطابته معالي الوزير رقم ٢/٤٠ في ١٣٨٦/١/١٥ إلى المصوبات التي واجبه
في تنفيذ أحكامها .

ومن حيث ان تطبيق المصوبة وبالتالي تنفيذها من أهم مواعيد احترام النصوص وإدائها لوظيفتها ،
حيث ان النظامين صدرتا بالمرسومين الملكيين رقم ١١ لعام ١٣٨٢ ورقم ٢٩ لعام ١٣٨٢ وأن النسخة قد
التي التالى لمرعه على مجلس الوزراء تبينها لاعداد المرسوم الملكي بالموافقة على أضافته للنظام
المذكورين آنفا .

١- تشكل هيئة في وزارة التجارة والصناعة يترأسها من وزيرها من ثلاثة أعضاء احدهم من المستشارين
القانونيين لتطبيق المصوبات الواردة في نظام الوكالات التجارية والمصارف والمصارف .
٢- يجوز التظلم من قرارات هذه الهيئة أمام وزير التجارة والصناعة في خلال خمسة عشر يوما
إبلاغها للتظلم أو من ينوب عنه والا أصبحت قراراتها نهائية في مضي المدة المذكورة وتندب
التجارة والصناعة عليها .

وبعد اطلاعه على توصية لجنة الأنظمة رقم ٢٠ في ١٣٨٦/١/٢٢
(بقر ما يلي)

أولا - الموافقة على إضافة النص التالي إلى نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١
١٣٨٢ والمصارف والمصارف الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٩ لعام ١٣٨٢ .

١- تشكل هيئة في وزارة التجارة والصناعة يترأسها من وزيرها من ثلاثة أعضاء لتطبيق المصوبات الواردة
في نظام الوكالات التجارية والمصارف والمصارف .

٢- يجوز التظلم من قرارات هذه الهيئة أمام وزير التجارة والصناعة في خلال خمسة عشر يوما
من إبلاغها للتظلم أو من ينوب عنه والا أصبحت قراراتها نهائية في مضي المدة المذكورة وتندب
وزير التجارة والصناعة عليها .

ثانيا - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بهذا الخصوص مراعاة لهذا - ولما ذكره - مع

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



الرقم - ٨/٢

التاريخ - ١٠/٢/١٤٢٢هـ

بسم الله تعالى

نحن نحمدك بن عبد العزيز آل محمد

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على السواد (١١) و (٢٠) و (٣٠) من نظام مجلس الوزراء الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٢/١٠/١٤٢٢هـ -

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٤) وتاريخ ١٦/٢/١٤٢٢هـ -

رسمياً هوأت :-

اولا - الموافقة على النفاذ وتعديلك نقاء الرسوم الوضعية بالمرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٦

وتاريخ ١٦/٢/١٤٢٢هـ الموافق لهذا طلباً لتأويله القرار.

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية والاقتصاد الوطني ، وزير

التمهيد اعلم ، وزير التجارة والصناعة علماً برسومها هذا كسك نسيم

محمد بن عبد العزيز



قرار رقم ٢٠٢ وتاريخ ٢٨/٢/٢٠١٢هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥٨٨٥ وتاريخ ١٤/٨/١٣٨١هـ والشئفة على خطاب سمو وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٤٤٦ وتاريخ ١١/٢/١٣٨١هـ التضمن اقتراح الشا^ء وتعديل بعض الرسوم ومن بينها رسوم رخص السيارات رقم ١٠٥٦٨/٤ وتاريخ ٢٢/١٢/١٤٧ بشأن اقتراح اعفاء فئة الفواصين من الرسوم الخاصة بهم احوة بمبادئ الاسكان .

بعد الاطلاع على الرسوم الملوك الكريم رقم ٤٦/٥ وتاريخ ١١/١١/١٣٩١هـ التضمن الحاد فلاطس نظام المرور الذي حددت بموجبه رسوم رخص السيارات .

بعد الاطلاع على توصية اللجنة المالية رقم ٤٨٥ وتاريخ ٢٣/١/١٣٩٢هـ الصبة على تقرير اللجنة^٢ الشئفة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة .

بمقرر

أولاً : الموافقة على الشا^ء نظام توحيد الطوائع الصادر بالموافقة الملكية الكريمة المملعة في خطاب الديوان العالي رقم ٢٢١٥/٢/٥ وتاريخ ٨/١١/١٣٢٢هـ وكل ما صدر عليه من تعديلات مع بقا^ء وزارة المالية والاقتصاد الوطني مسؤولة عن طبع كافة الاوراق ذات القيمة وتنظيم عملية توزيعها .

ثانياً : الموافقة على الشا^ء رسوم رخص الاضطراد والبيع المبررة بموجب المادة الثالثة معدلة من نظام التيسير .

ثالثاً : الموافقة على الشا^ء الرسوم المفروضة على فئة الفواصين بموجب نظام صيد الاسماك وتفسير السواحل مع الاضطرار في تطويل الاحكام الخاصة بهذه الفئة بدون مكافئ .

رابعاً : الموافقة على تعديل قيمة الرسم الخاص بتكرار المرور البرية للمسافرين والا جانب بحريته تصبح ثلاثة ريالاً فقط كسره .

خامساً : الموافقة على تعديل الرسم الخاص بشفقة خفيك النفوس المنصوص عليه بالمادة (٢٥) من نظام دائرة النفوس الصادر بالارادة الملكية الكريمة رقم ٢٨/٢/٢٩ وتاريخ ١١/٦/١٣٥٨هـ بحيث يصبح ريالاً واحداً .

سادساً : الموافقة على تعديل رسم تسجيل العلامة المارة المنصوص عليه في المادة (٤١) من الباب السادس من نظام تسجيل العلامات المارة الموافق عليه بالارادة الملكية الكريمة رقم ٢٢/١/١٣٩٢هـ وتاريخ ٢٤/١/١٣٥٨هـ بحيث يصبح رسم تسجيل العلامة الواحد عساقفة

الرقم _____
التاريخ _____
التاريخ _____

- ٢ -

ريال ، هجده السجل سنوا ، تلك رسم بخداره عساقه ريال اخرى والناس ما هذا
ذلك من الرسوم التي تلتها الباب السادس من النظام المشار اليه ،
الواقعة على تعديل رسوم القيد في سجل الوكالات المنصوص عليها في المادة الخاصة
من نظام الوكالات التجارية الصادر عليه بالرسوم الملحق الكرم رقم ١١ وتاريخه
١٣٨٤/٢/١٠ هـ بحيث يصبح رسم القيد في سجل الوكالات التجارية بالنسبة للتاجر
فردا كان او شركة . . عساقه ريال .
ثانيا : تنظيم مشروع رسوم ملحق بذلك صورة مرافقه لهذا ،
ولما ذكر مسرور .

النايب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



مرد

الرقم - ٢٢/١

التاريخ - ١٠/٨/١٤٠٠ هـ

بسم الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والمشرين من نظام مجلس الوزراء

وبعد الاطلاع على نظام الوكالات التجارية والمصادر بالرسوم الطكي رقم (١١) لعام ١٣٨٩ هـ

والمعدل بالرسوم الطكي رقم (٥) لعام ١٣٨٩ هـ وبالرسوم رقم (٨) لعام ١٣٩٢ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) بتاريخ ١٦/٧/١٤٠٠ هـ

رسمنا بما شؤنا

اولاً - تعديل المادة الرابعة من نظام الوكالات التجارية الصادر بالرسوم الطكي رقم (١١) بتاريخ

٢٠/٢/١٣٨٩ هـ ليصبح كما يلي :-

كل من يخالف احكام هذا النظام ولا تمتثل لتعليماته بما فيه مخالفة لا تقل عن خمسة الاف ريال ولا تتجاوز خمسين الف ريال مع نشر العقوبة على نفقة المخالف وذلك دون اجازة بحق من لعنه سرير من المخالف في المطالبة بالتعويض

فان كانت المخالفة ضحية لا جنسي او لشركة سعودية فيها شريك او اكثر غير سعودي اصبحت العقوبة بلا فائدة الى الشراء فعليه الاعمال اداريا مع جواز الممان من ممارسة التجاره بالسيا او لندة محبة ويجوز لوزير الداخلية الامر بترحيل الاجنبي من البلاد في صورة المصلحة المحكوم بها على وزارة التجارة ابلاته عن الاجنبي او الشريك الغير سعودي

ثانياً - تضاف المواد التالية الى نظام الوكالات التجارية الصادر بالرسوم الطكي رقم (١١) بتاريخ

٢٠/٢/١٣٨٩ هـ - ونصها كما يلي :-

المادة الاولى :-

مع عدم الاعمال باية أنظمة اخرى يسري نظام الوكالات التجارية الصادر بالرسوم الطكي رقم (١١) بتاريخ ٢٠/٢/١٣٨٩ هـ وتعدله من كل من يتعارض مع المقتضى او ممن يقوم مقامه في بلد للقيام بالاعمال التجارية سواء كان وكيل او موظف باية صورة من صور الوكالات او التوكيلات



قرار رقم ١٢٤ / تاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٠٠ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا والتمسك على خطاب جمالي وزير التجارة رقم ١٠٦ / ١ / ١٩٧٢ هـ بشأن نظام الوكالات التجارية .

وبعد الاطلاع على المحضر التنفيذي لجمعية الخبراء رقم ١٨ / تاريخ ٨ / ٨ / ١٩٧٢ هـ .

بمقرر بالمراسم

اولاً : تعديل المادة الرابعة من نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١ / تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٣٨٢ هـ ليصبح نصها كما يلي :-

كل من يخالف احكام هذا النظام ولا تمت التفتية به يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تتجاوز عشرين الف ريال مع نزع العقوبة على نفقة المخالف وذلك دون اخلال بحق من لمعه ضرر من المخالفة في النطاقية بالتصوير .
لان كائنات المخالفة محسوبة لا جنسي او لشركة سعودية فيها عن كذا او اكثر غير محدود واصبحت العقوبة بالاحالة الى الفساح تصفية الاحوال ادارية مع جواز الحرمان من سيطرة التجارة واما اولددة صيغة وجوب لوزير الداخلية الامر بتحويل الاجنبي من البلاد في صورة العقوبة المحكوم بها وعلى وزارة التجارة ابلاغه عن الاجنبي او الشركة الغير سعودية .

ثانياً : تعديل المواد التالية الى نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١ / تاريخ ١٠ / ١ / ١٣٨٢ هـ ونصها كما يلي :-

المادة الاولى : مع عدم اخلال بآية النظمه اخرى يصرى نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١ / تاريخ ١٠ / ١ / ١٣٨١ هـ وتعد بآلات على كل من يتعاهد مع المنتج او من يقوم مقامه في بلد للقيام بالاحال التجارية سواء كان وكلاً او موظفاً بآية صيغة من صور الوكالة او التوزيع .

المادة الثانية : بدون ان اخلال بالانظمة والقرارات الخاصة بتأمين الصيانة وقطع الغيار يلتزم الوكيل والوزع بما يلي :-

أ) ان يؤمن بحفظ مادة قطع الغيار التي يطلبها المستهلكون عادة بشكل مستمر بالنسبة للمنتجات ووضوح الوكالة وان يؤمن بقطع الغيار الاخرى خلال مدة محفولة وذلك وفقاً للائحة التنفيذية به .



الرقم :
التاريخ :
المواضع :

-٢-

بم تأمين العناية اللازمة للمنتجات وضمان جودة المنتج والشروط التي يخصصها المستعمل مادة وذلك بمقتضى مستمرة طوال مدة الوكالة وأبعد سنة تالية لتاريخ انتهائها أو لتاريخ تعميم وكيل جديد أممها أسبق وذلك وفقاً للائحة التنفيذية المادة الثالثة ، بعد موافقة وزير التجارة اللائحة التنفيذية به لنظام الوكالات التجارية وتنص على الجديدة

المرتبطة

المادة الرابعة : تعد وزارة التجارة تالاج للتعقد بمرتبطة بها الوكلاء والموزعين وتضمن كتابة البيانات الأساسية للمقد على أطراف العقد وسجله ونطاقه الزمني والكائن في كونه تجميعاً وانتهاء والتزامات طرفي العقد قبل منحها البعض والتزاماتها قبل المستهلك خاصة فيما يتعلق بتأمين العناية وقطع الخيار .

ثالثاً : يقرر حكم المادة الثانية من المبدأ ثانياً من هذا القرار على المستوردين ولولم يكونوا وكلاء - أوموزعين - وعلى كل من انتقل من عملية البيع مباشرة أو بالواسطة حرفة له بغير الرجوع ويطلق على كل من يخالف هذه المادة انتهاج التي تولى على الوكلاء والموزعين .
رابعاً : نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقاً بهذا .
ولما كان كرسره

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

م